

أثر الضرورة الشعرية في التقعيد النحوي

The Effect of Poetic Necessity on Linguistic Induction

قاسم عثمان جبقي¹

Terima	Wasiat	Muat Naik e-Jurnal
27 FEB 2020	17 MAC 2020	30 APRIL 2020

الملخص

يتناول هذا البحث قضية نحوية غنية هي الضرورة الشعرية عند النحاة، فماتزال - إلى الآن - تشغل الكثير من الباحثين، ولعلها من أكثر الأبحاث اتساعاً، وقد وقف النحاة إزاءها مواقف متباينة، واختلفوا فيها كثيراً، وذلك لأنهم اعتمدوا على الشعر في الاحتجاج النحوي أكثر من غيره من مصادر الاحتجاج المعروفة، وما من نحويٍّ مُعتمداً، إلا وقد تعرّض لها بشيء من الدرس والتّبيان، وسيبدأ البحث بتمهيد يُذكر فيه اضطرار الشاعر إلى الخروج عن القواعد النحوية، كما سيذكر فيه المصنّفات في الضرورة الشعرية، ثمّ يعرض البحث تعريف الضرورة الشعرية لغةً واصطلاحاً، ثمّ يفصّل في مذاهب النحاة القدامى فيها، وسيعرض أيضاً للضرورة عند المحدثين، ولا شك أنّ الضرورة الشعرية ظاهرة اتّسم بها الشعر العربي منذ القدم، وقد انعكست آثار هذه الظاهرة في النحو العربي، ولذلك يهدف هذا البحث إلى تبيان أثر الضرورة الشعرية في التقعيد النحوي. وسيُختم البحث بخاتمة، سيُعرض فيها أهمّ النتائج التي توصل إليها الباحث.

الكلمات المفتاحية: الشعر، الضرورة الشعرية، النحاة، الاستشهاد.

ABSTRACT

The present study addresses a rich syntactic issue which is poetic necessity for syntacticians. This issue has been the interest of many researchers as it is one of the broadest topics. Syntacticians have had different opinions on it because they have depended more on poetry for syntactic arguments than on any other sources of arguments. The study investigates poets' obligation to break grammar rules as well as the classification of poetic necessity whose linguistic and figurative definitions are introduced. The study elaborates on ancient and modern syntacticians' attitudes towards poetic necessity which has characterized Arabic poetry and had a conspicuous effect on Arabic syntax. In this respect, the study also aims at identifying the effect of poetic necessity on syntactic rules. The researcher concludes the study by presenting its most important findings.

Keywords: *poetry, poetic necessity, syntacticians, citation.*

¹ Kasem Osman Jabak, Syria

تمهيد

لا رَبَّ أَنْ الشَّاعِرَ يُعَانِي عِنْدَ قَوْلِهِ الشِّعْرَ، وَلِذَلِكَ قَدْ يَضْطَّرُّهُ الْوِزْنُ الْقَافِيَةُ إِلَى الْخُرُوجِ عَنِ النَّظْمِ الْغُيُوبِيِّ أَوْ النَّظْمِ النَّحْوِيِّ الْمَالُوفِينَ فِي الْكَلَامِ الْعَادِيِّ، وَهَذَا مَا أَوْضَحَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٢). وَعِنْدَمَا يَخْرُجُ الشَّاعِرُ عَنِ الْقَوَاعِدِ الْمَشْهُورَةِ، إِذَا يَفْعَلُ ذَلِكَ دُونَ إِرَادَةٍ مِنْهُ، وَهَذَا مَا جَعَلَ أَنْظَارَ النُّحَاةِ تَلْتَفَتْ إِلَيْهِ، فَلَوْ التَزَمَ الشَّاعِرُ الْقَوَاعِدَ الَّتِي قَعَّدَهَا النُّحَاةُ، لَمَا انْتَبَهَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَمَا عَرَفْنَا مُصْطَلِحاً، اسْمَهُ "الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ".

وَأَلَّفَ بَعْضُهُمْ فِيهَا الْكُتُبَ الْخَاصَّةَ، فَلِلْمُبَرِّدِ (ت ٢٨٥ هـ) كِتَابٌ فِي الضَّرُورَةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا، وَأَبِي سَعِيدِ السَّيْرَافِيِّ (ت ٣٦٨ هـ) كِتَابٌ "ضَرُورَةُ الشِّعْرِ"، وَلِلْقَزَّازِ الْقَبْرَوَائِيِّ (ت ٤١٢ هـ) كِتَابٌ "ضُرَائِرُ الشِّعْرِ"، وَابْنِ عَصْفُورٍ (ت ٦٦٩ هـ) كِتَابٌ "ضُرَائِرُ الشِّعْرِ"، وَلِمَحْمُودِ شُكْرِيِّ الْأَلُوسِيِّ (ت ١٣٤٢ هـ) كِتَابٌ "الضَّرَائِرُ وَمَا يَسُوغُ لِلشَّاعِرِ دُونَ النَّاتِرِ". وَلَمَّا كَانَ الشِّعْرُ مُصَدِراً هَامِئاً مِنْ مَصَادِرِ الْاِحْتِجَاجِ عِنْدَ النُّحَاةِ، فَقَدْ كَثُرَتْ الشَّوَاهِدُ الشِّعْرِيَّةُ فِي كُتُبِهِمْ كَثْرَةً ظَاهِرَةً، وَمَا أَنَّ لِلشِّعْرِ لُغَةً خَاصَّةً تُمَيِّزُهُ عَنِ لُغَةِ النَّثْرِ، فَقَدْ أَجَازَ النُّحَاةُ فِيهِ مَا لَمْ يُجِيزُوهُ فِي النَّثْرِ.

أولاً: الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً

الضَّرُورَةُ لُغَةً

الضَّرُورَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْاضْطِرَارِ، وَالْاضْطِرَارُ: الْاِحْتِجَاجُ إِلَى الشَّيْءِ، وَقَدْ اضْطَرَّ إِلَيْهِ أَمْرٌ، وَالاسْمُ الضَّرَّةُ، وَالضَّرُورَةُ كَالضَّرَّةِ، وَرَجُلٌ ذُو ضَارُورَةٍ وَضُرُورَةٍ، أَي ذُو حَاجَةٍ، وَقَدْ اضْطَرَّ إِلَى الشَّيْءِ أُلْجِئَ إِلَيْهِ^(٣).

الضَّرُورَةُ اسْمٌ لِمَصْدَرِ الْاضْطِرَارِ، تَقُولُ: حَمَلْتَنِي الضَّرُورَةُ عَلَى كَذَا وَكَذَا. وَقَدْ اضْطَرَّ فُلَانٌ إِلَى كَذَا وَكَذَا، بِنَاؤُهُ افْتَعَلَ، فَجَعَلْتَ التَّاءَ طَاءً؛ لِأَنَّ التَّاءَ لَمْ يَحْسُنْ لَفْظُهُ مَعَ الضَّادِ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾^(٤)، أَي فَمَنْ أُجِئَ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَمَا حُرِّمَ وَضَيِّقَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ بِالْجُوعِ^(٥). وَعَلَى هَذَا فَالاضْطِرَارُ يُقَابَلُهُ الْاِحْتِجَاجُ.

الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ اصْطِلَاحاً

لَا يَخْفَى عَلَى الْبَاحِثِ النَّحْوِيِّ أَنَّ كَثِيراً مِنَ الْمِصْطَلِحَاتِ النَّحْوِيَّةِ قَدْ اسْتَمِدَّتْ أَسْمَاؤُهَا مِنَ الْمِصْطَلِحَاتِ الْفِقْهِيَّةِ، فَالْقِيَاسُ وَالْإِجْمَاعُ وَالِاسْتِحْسَانُ وَاسْتِصْحَابُ الْحَالِ مِثْلًا هِيَ مُصْطَلِحَاتُ فِقْهِيَّةٍ، وَمِنْهَا الضَّرُورَةُ. فَالضَّرُورَةُ

^(٢) ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ)، ضرائر الشعر، تح السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠ م، ص ١٣.

^(٣) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (٧١١ هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ، ٤٨٣/٤، ٤٨٤ (ضرر).

^(٤) سورة البقرة، الآية (١٧٣).

^(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤٨٣/٤، ٤٨٤ (ضرر).

مُشْتَقَّةٌ مِنَ الضَّرِّ، وَهُوَ النَّازِلُ بِمَّا لَا مَدْفَعَ لَهُ^(٦)، وَ(الضَّرُّورَاتُ تُبَيِّحُ الْمُحْظَرَاتِ) قَاعِدَةٌ فِقْهِيَّةٌ شَهِيْرَةٌ مَعْرُوفَةٌ^(٧). فَالضَّرُّورَةُ بُلُوْغُ الْإِنْسَانِ حَدًّا، إِنْ لَمْ يَتَنَاوَلِ الْمُنْمُوْعَ هَلَكًا أَوْ قَارَبَ، كَالْمُضْطَّرِّ لِلْأَكْلِ أَوْ اللَّبْسِ، بِحَيْثُ لَوْ بَقِيَ جَائِعًا أَوْ عُزْيَانًا، لَمَاتَ أَوْ تَلَفَ مِنْهُ عَضْوًا، وَهَذَا يُبَيِّحُ أَكْلَ الْمَحْرَمِ^(٨).

اِخْتَلَفَ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَعْنَى الضَّرُّورَةِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الضَّرُّورَةَ هِيَ مَا وَقَعَ فِي الشَّعْرِ بِمَّا لَيْسَ لِلشَّاعِرِ عَنْهُ مَنْدُوْحَةٌ، أَيْ مُتَّسِعٌ يَهْرُبُ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ صُوْرِ التَّعْبِيرِ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ الْآخِرُ إِلَى أَنَّهَا مَا وَقَعَ فِي الشَّعْرِ دُونَ النَّثْرِ سِوَاءِ أَكَانَ عَنْهُ مَنْدُوْحَةٌ أَمْ لَا^(٩). وَجُمْهُورُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّ الضَّرُّورَةَ الشَّعْرِيَّةُ مَا وَرَدَ فِي الشَّعْرِ دُونَ النَّثْرِ سِوَاءِ أَكَانَ لِلشَّاعِرِ عَنْهُ مَنْدُوْحَةٌ أَمْ لَا، فَالضَّرُّورَةُ يَحْمِلُ الشَّاعِرُ عَلَى إِخْرَاجِ الْكَلَامِ عَنْ أَصْلِهِ لِجَلَّةِ الْوُزْنِ وَالْقَافِيَةِ^(١٠). وَبِمُكِنُّنَا، بَعْدَ هَذَا الَّذِي عَرَضَ مُخْتَصَرًا، أَنْ نُفَصِّلَ آرَاءَ النُّحَاةِ فِي الضَّرُّورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ:

هُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ، فَالضَّرُّورَةُ هِيَ مَا وَقَعَ فِي الشَّعْرِ دُونَ النَّثْرِ سِوَاءِ أَكَانَ لِلشَّاعِرِ مَنْدُوْحَةٌ عَنْهُ أَمْ لَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّعْرَ مَوْضِعَ أَلْفَتْ فِيهِ الضَّرَائِرِ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَبَبَوِيَّةِ وَابْنِ جَنِّيٍّ، وَابْنِ عَصْفُورٍ، وَابْنِ هِشَامٍ، وَأَبِي حَيَّانٍ^(١١).

كَقَوْلِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ:

لَبِيتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي
غَالَهُ فِي الْحَبِّ حَتَّى وَدَعَهُ^(١٢)

وقول الشاعر:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ
وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِبْقَالَهَا^(١٣)

(٦) ينظر: علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، معجم التعريفات، تح محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د. ط، د. ت، ص ١١٧.

(٧) ينظر: محمد بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، المنثور في القواعد، تح تيسير فائق أحمد محمود، راجعه عبد الستار أبو غدة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، د. ط، ١٩٨٢م، ٣١٩/٢.

(٨) ينظر: المصدر السابق، ٣١٩/٢.

(٩) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (ت ٩١١هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، د. ط، ٢٠٠٦م، ص ٦٠، ٦١. والبغدادي عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولباب لسان العرب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٧م، ١٤/١، ومحمود شكري الألوسي (ت ١٣٤٢هـ)، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، المطبعة السلفية، القاهرة، د. ط، ١٣٤١هـ، ص ٦.

(١٠) ينظر: محمود شكري الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص ٦.

(١١) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د. ط، ١٩٧٩م، ٣٣٢/٥.

(١٢) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٩٦/١. والبيت في ديوان أبي الأسود، صنعة أبي سعيد السكري، تح الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د. ط، ١٩٩٨م، ص ٣٥٠. وقد استعمل الشاعر (ودع) وهي شاذة في الاستعمال.

(١٣) البيت لعامر بن جؤن الطائي. ينظر: ابن جني، الخصائص (فصل في الحمل على المعنى)، ٤١١/٢. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ٤٧/٣. والبغدادي، خزانة الأدب ٤٥/١. الشاهد في البيت حذف التاء من (أبقل)، وكان بإمكان الشاعر أن يقول: أبقلت إبقالها، بنقل حركة الهمزة إلى التاء.

الرأي الثاني:

يرى أصحابه أنّ الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك ولا يجد بُدّاً، أي هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة، فالشاعر هنا لا يجد مهرباً من وقوعه، فإذا ما استطاع التخلّص منها فلا تُعدُّ ضرورة، وهذا رأي ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) الذي علّق على الأبيات الأربعة الآتية:

ما أنت بالحكم المرضي حكومتُهُ
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل^(١٤)
يقول الحنا وأبغض العجم ناطقاً
إلى ربنا صوت الحمار اليجدع^(١٥)
ما كاليروخ ويغدو لاهياً مرحاً
مشمراً يستديم الحزم ذو رشد^(١٦)
وليس اليرى للخل مثل الذي يرى
له الخل أهلاً أن يعدد خليلاً^(١٧)

فقال: " وعندي أنّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضي حكومتُهُ

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول: إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

ولتمكن الثالث من أن يقول: ما من يروح

ولتمكن الرابع من أن يقول: وما من يرى

فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار"^(١٨).

وقد ردّ غير واحد من التحوّيين على ابن مالك، لعلّ أبرزهم أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، والشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، قال أبو حيّان: " لم يفهم ابن مالك معنى قول التحوّيين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع: ليس هذا البيت بضرورة، لأنّ قائله متمكّن من أن يقول: كذا وكذا، فقهم أنّ الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء، فقال: إنهم لا يلجؤون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا كذا. فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً، لأنّه ما من ضرورة إلا يمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصّة به، ولا يقع في كلامهم التثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصّة دون الكلام، ولا

^(١٤) البيت للفرزدق، وليس في ديوانه، ينظر: كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط ٤، ١٩٦١م، ٥١٢/٢. والبغدادي، خزنة الأدب، ٣٢/١.

^(١٥) البيت لذى الحزق الطهوي، ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ٥٢٢/٢، والبغدادي، خزنة الأدب، ٣٥/١.

^(١٦) بلا نسبة، ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تح عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط ١، ١٩٩٠م، ٢٠٢/١. والبغدادي، خزنة الأدب، ٣٢/١.

^(١٧) بلا نسبة، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٠١/١. والبغدادي، خزنة الأدب، ٣٢/١.

^(١٨) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٠٢/١.

يعني النَّحْوِيُّونَ بالضرورة أَنَّهُ لا مَنَدُوحةَ عن النَّطْقِ بهذا اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا يَعْنون ما ذَكَرناه. وإلَّا لا توجدُ ضرورة، لأنَّه ما مِنْ لَفْظٍ إِلَّا وَيُمْكِنُ الشَّاعِرُ أَنْ يُعَيِّرَهُ" (١٩).

ورَدَّ الشَّاطِئِيُّ على ابن مالك رَدًّا حاسماً عالياً، فَصَّلَ فيه كثيراً، وأبطل ما ذهب إليه ابن مالك من حَمْسَةِ وجوه، ذَكَرَها في كتابه (المقاصد الشَّافِيَّة في شَرْحِ الخِلاصَةِ الكافيَّة)، وقد جعلها البغداديُّ أربعةَ وُجوه في خزانتها، جاعلاً الوجهين الثَّانِي والثَّالِثَ المذكورين في المقاصد وجهاً واحداً، وهو الوجه الثَّانِي، وقد اختصرَ صاحب الخزانة كلام الشَّاطِئِيِّ، فحذف منه الاستطراد وبعض الشَّواهد النَّحْوِيَّة، وأبقى على الرُّنْدَةَ في الرَّدِّ على ابن مالك (٢٠).

الرَّأْيُ الثَّالِثُ

وهذا الرَّأْيُ لا يُعَرِّبُ بالضرورة الشَّعْرِيَّة، وَإِنَّمَا كُلُّ ما وقع في الشَّعْرِ فهو من الخطأ، وصاحبه هو أحمد بن فارس (ت ٣٦٥هـ)، قال ابن فارس: " والشُّعراءُ أمراءُ الكلام، يَقْصُرُونَ الممدود، ولا يَمُدُّونَ المَقْصُور، ويُقَدِّمونَ ويُؤَخِّرونَ، ويؤمِّنونَ ويؤشِّرونَ، ويَحْتَلِسُونَ، ويُعَيِّرُونَ وَيَسْتَعَيِّرُونَ، فأَمَّا لَحْنٌ في إعراب، أو إِزَالَةُ كَلِمَةٍ عن نَحْجِ صَوَابٍ، فليس لهم ذلك. و لا مَعْنَى لِقَوْلِ مَنْ يَقولُ: إِنَّ للشَّاعِرِ عندَ الضَّرورةِ أن يَأْتِيَ في شِعْرِهِ بما لا يجوز. و لا معنى لِقَوْلِ مَنْ قال:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي (٢١)

فهذا إن صحَّ، وما أَشْبَهَهُ مِنْ قولهِ:

لَمَّا جَفَا إِخْوَانُهُ مُصْعَبًا (٢٢)

وقولهِ:

قَفَاعِنْدَ مِمَّا تَعْرِفَانِ رُبُوعٌ (٢٣)

فكُلُّهُ غَلَطٌ وَحَطَأٌ. وما جعل الله الشُّعراءَ مَعْصُومِينَ يُوقُونَ الخِطَأَ والغَلَطَ، فما صحَّ مِنْ شِعْرِهِمْ فَمَقْبُولٌ، وما أَبَتْهُ العَرَبِيَّةُ وأصولها فَمَرْدُودٌ" (٢٤).

(١٩) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م، ٢/٢٠٠.

(٢٠) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٣٣/١، ٣٤. والشاطي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ٢٠٠٧م، ١/٤٩١-٤٩٩.

(٢١) البغدادي، خزانة الأدب، ٣٥٩/٨. والبيت لقيس بن زهير، تنمته: بما لاقت لبون بني زياد. وقال الأعلم في (ألم يأتيك): وهي لغة ضعيفة، فاستعملها عند الضرورة. ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٣٦١/٨.

(٢٢) البغدادي، خزانة الأدب، ٢٨٩/١، البيت للستقاح بن بكير بن معدان اليربوعي، وروايته:

لما عصى أصحابه مُصْعَبًا أذى إليه الكيل صاعاً بصاع

(٢٣) لم أعرف قائله.

(٢٤) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م، ٢٦٧، ٢٦٨. والسيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٣، د. ٤٩٨/٢٠.

وقال أيضاً مُبِيناً أَنَّ الشُّعْرَاءَ لَيْسُوا مُكْرَهِينَ عَلَى الْإِتْيَانِ بِالضَّرُورَةِ: " فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الشَّاعِرَ يُضْطَرُّ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ إِقَامَةَ وَزْنَ شِعْرِهِ، وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَقِمَّ شِعْرُهُ، قِيلَ لَهُمْ: وَمَنْ اضْطَرَّ أَنْ يَقُولَ شِعْراً لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِإِعْمَالِ الْخَطَأِ؟ وَنَحْنُ لَمْ نَرْ، وَلَمْ نَسْمَعْ بِشَاعِرٍ، اضْطَرَّ سُلْطَانٌ، أَوْ ذُو سَطْوَةٍ بِسَوَاطِ أَوْ سَيْفٍ إِلَى أَنْ يَقُولَ فِي شِعْرِهِ مَا لَا يَجُوزُ، وَمَا لَا تَجِيزُونَهُ أَنْتُمْ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ " (٢٥).

ويعود فيؤكد الحقيقة الصَّارخة، وهي أَنَّ الشُّعْرَاءَ بَشَرٌ يَلْحَنُونَ وَيُخْطِئُونَ كَمَا يُخْطِئُ غَيْرُهُمْ، بقوله: " الشُّعْرَاءُ يُخْطِئُونَ كَمَا يُخْطِئُ النَّاسُ وَيَغْلَطُونَ كَمَا يَغْلَطُونَ، وَكُلُّ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ وَالِاحْتِجَاجِ لَهُ جِنْسٌ مِنَ التَّكْلِيفِ، وَلَوْ صَلَحَ ذَلِكَ لَصَلَحَ النَّصْبُ مَوْضِعَ الْخَفْضِ، وَالْمَدُّ مَوْضِعَ الْقَصْرِ كَمَا جَازَ عِنْدَهُمُ الْقَصْرُ فِي الْمَمْدُودِ، فَإِنْ قَالُوا: لَا يَجُوزُ مَدُّ الْمَقْصُورِ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي الْبِنَاءِ، قِيلَ: لَا يَجُوزُ قَصْرُ الْمَمْدُودِ لِأَنَّهُ نَقْصٌ فِي الْبِنَاءِ وَلَا فَرْقٌ " (٢٦).

ثانياً: الضَّرُورَةُ الشُّعْرِيَّةُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ

ذَكَرْنَا أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ فَارِسٍ قَدْ جَعَلَ الضَّرَائِرَ الشُّعْرِيَّةَ الَّتِي يَرْتَكِبُهَا الشُّعْرَاءُ أَخْطَاءً فِي اللَّغَةِ، وَدَعَا إِلَى مَنَعِهِمْ مِنَ الْإِتْيَانِ بِهَا، وَلَمْ يَجِدْ حَرَجاً مِنْ خُطْئَةِ الشُّعْرَاءِ، وَقَدْ أَلَّفَ فِي ذَلِكَ رِسَالَةً صَغِيرَةً أَسَمَاهَا (ذَمُّ الْخَطَأِ فِي الشُّعْرِ). وَبَقِيَ رَأْيُهُ ذُوْنَ تَأْيِيدٍ إِلَى عَصْرِنَا، عَلَى أَنَّنا وَجَدْنَا نَحْوِيًّا لُغَوِيًّا مُعَاَصِراً أَقْتَفَى أَثَرَهُ فِي مَذْهَبِهِ فِي الضَّرُورَةِ، هَذَا النَّحْوِيُّ اللَّغَوِيُّ هُوَ الدُّكْتُورُ رَمْضَانَ عَبْدُ التَّوَابِ (ت ٢٠٠١م)، رَحِمَهُ اللَّهُ.

عَدَّ الدُّكْتُورُ رَمْضَانَ الضَّرُورَةَ الشُّعْرِيَّةَ خَطَأً غَيْرَ شُعُورِيٍّ فِي اللَّغَةِ وَخُرُوجاً عَلَى النَّظَامِ الْمَأْلُوفِ فِي الْعَرَبِيَّةِ شِعْرُهَا وَنَثْرُهَا، بِدَلِيلِ وُرُودِ آلاَفٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الصَّحِيحَةِ فِي الشُّعْرِ وَالنَّثْرِ، وَيَبْرُرُ وُقُوعَهَا بِأَنَّ الشَّاعِرَ، لِاحْتِمَاكِهِ وَانْشِغَالِهِ بِمُوسِيقَى شِعْرِهِ وَأَنْغَامِ قَوَافِيهِ، يَقَعُ فِي هَذِهِ الْأَخْطَاءِ عَنِ غَيْرِ شُعُورٍ مِنْهُ (٢٧).

وِيرَى الدُّكْتُورُ رَمْضَانَ أَنَّ النُّحَاةَ وَاللُّغَوِيِّينَ عَزَّ عَلَيْهِمْ أَنْ يُخْطِئُوا الشُّعْرَاءَ الْأَقْدَمِينَ، وَهَمَّ عِنْدَهُمْ أَصْحَابُ اللَّغَةِ الَّذِينَ لَا يُخْطِئُونَ، مَعَ مَخَالَفَتِهِمُ الصَّرِيحَةَ لِمِائَاتِ الْآلَافِ مِنْ أَيْبَاتِ الشُّعْرِ عِنْدَهُمْ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ هُنَاكَ ثَلَاثَةَ مِنْ اللَّغَوِيِّينَ لَمْ يُعَالُوا فِي تَقْدِيرِ كُلِّ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا كَابِنُ السَّرَّاجِ (ت ٣١٦هـ)، وَحَمَزَةُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَصْفَهَانِيٍّ (ت ٣٥٠هـ)، وَعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجُرْجَانِيِّ (ت ٣٦٦هـ)، وَكَانَ الْأَخِيرُ قَدْ خَطَّ الشُّعْرَاءَ الْقُدَمَاءَ فَقَالَ:

(٢٥) أحمد بن فارس، ذم الخطأ في الشعر، تح رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، ١٩٨٠م، ص ٢١.

(٢٦) ينظر: المصدر السابق نفسه، ص ٢٣، ٢٤.

(٢٧) ينظر: د. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٦، ١٩٩٩م، ص ١٩٢. وينظر: ابن فارس، ذم الخطأ في الشعر، مقدمة (الصواب والخطأ في

اللغة)، ص ٦-٨.

" وِدُونَكْ هَذِهِ الدَّوَابِّ الجَاهِلِيَّةِ وَالإِسْلَامِيَّةِ، فَنَظَرَ هَلْ يَجِدُ فِيهَا قَصِيدَةً تَسْلَمُ مِنْ بَيْتٍ أَوْ أَكْثَرَ، لَا يُمْكِنُ لِعَائِبِ الْقَدْحِ فِيهِ، إِمَّا لَلْفِظِهِ وَنَظْمِهِ، أَوْ تَرْتِيبِهِ وَتَقْسِيمِهِ، أَوْ مَعْنَاهُ، أَوْ إِعْرَابِهِ؟ " (٢٨).

ثُمَّ سَخَرَ مِنَ الْمُسَوِّغَاتِ الَّتِي التَّمَسُّهَا التُّحَاةُ لِلشُّعْرَاءِ فِي تَجَاوُزَاتِهِمْ وَمَخَالَفَتِهِمُ الْأَصُولَ النَّحْوِيَّةَ وَاللُّغَوِيَّةَ فَقَالَ: " ثُمَّ تَصَفَّحَتْ مَعَ ذَلِكَ مَا تَكَلَّفَهُ النَّحْوِيُّونَ لَهُمْ مِنَ الْإِحْتِجَاجِ إِذَا أُمْكِنَ، تَارَةً بِطَلَبِ التَّخْفِيفِ عِنْدَ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ، وَمَرَّةً بِالِاتِّبَاعِ وَالْمِجَاوِرَةِ وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَاذِيرِ الْمَتَمَحِّلَةِ وَتَغْيِيرِ الرِّوَايَاتِ إِذَا ضَاقَتِ الْحُجَّةُ، وَتَبَيَّنَتْ مَا رَأَوْهُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَرَامِيِّ الْبَعِيدَةِ وَارْتِكَابِهَا لِأَجْلِ الْمُرَاكِبِ الصَّعْبَةِ الَّتِي يَشْهَدُ الْقَلْبُ أَنَّ الْمِحْرَكِ لَهَا وَالْبَاعِثُ عَلَيْهَا هُوَ شِدَّةُ إِعْظَامِ الْمِتَّقَدِّمِ وَالْكَلْفُ بِنُصْرَةٍ مَا سَبَقَ إِلَيْهِ الْإِعْتِقَادُ وَالْفِتْنَةُ النَّفْسِ " (٢٩).

وَيَنْتَهِي الدُّكْتُورُ رَمَضَانَ إِلَى رَأْيٍ مَفَادُهُ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَى الصَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ مُخَالَفَةِ الْمَأْلُوفِ مِنَ الْقَوَاعِدِ فِي الشِّعْرِ، سِوَاءِ الْجَمْعِ الشَّاعِرِ إِلَى ذَلِكَ بِالْوِزْنِ أَوْ بِالْقَافِيَةِ أَمْ لَمْ يُلْجَأْ. فَالصَّرُورَةُ عِنْدَهُ لَيْسَتْ رُخْصَةً لِلشَّاعِرِ بِرِتْكَابِهَا مَتَى أَرَادَ، لِأَنَّ هَذَا يَعْنِي أَنَّ الشَّاعِرَ يُبَاحُ لَهُ عِنْدَ مُخَالَفَةِ الْقَوَاعِدِ، وَهَذَا يَتَعَارَضُ مَعَ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ أَخْبَارِ الشُّعْرَاءِ قَدِيمًا (٣٠). فَالصَّرُورَاتُ أخطاءٌ فِي اللُّغَةِ.

وَقَدْ وَافَقَ أَحْمَدُ عَبْدَ الْغَفُورِ عَطَّارَ (ت ١٩٩١ م) مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الدُّكْتُورُ رَمَضَانَ، فَعَدَّ الصَّرَائِرَ الشَّعْرِيَّةَ أخطاءً، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي مُقَدِّمَتِهِ لِمُعْجَمِ الصِّحَاحِ، فَقَدْ أوردَ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ شَاهِدًا شِعْرِيًّا فِيهَا شِدْوُذٌ أَوْ صُرُورَةٌ، وَعَدَّهَا خَطَأً (٣١)، ثُمَّ وَضَّحَ أَنَّ الشُّعْرَاءَ الْجَاهِلِيِّينَ لَمْ يَكُونُوا بِمَأْمِنٍ مِنَ الْخَطَأِ، فَهَمَّ لَيْسُوا بِمَعْصُومِينَ كَالرُّسُلِ، فَبَعْضُهُمْ يَلْحَنُ وَيُحْطِئُ، قَالَ عَطَّارٌ: " كَمَا أَنَّ مِنَ الْخَطَأِ أَنْ يَفْهَمَ أَحَدُنَا أَنَّ الْجَاهِلِيِّينَ كَانُوا فِي نَجْوَةٍ مِنَ الْخَطَأِ، وَفِي عِصْمَةٍ مِنَ اللَّحْنِ، بَلْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَلْحَنُ وَيُحْطِئُ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ الْجَاهِلِيِّ آيَاتٌ لَا تُجِيزُهَا قَوَاعِدُ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ، وَبَعْضُهَا لَا تُجِيزُهَا الْقَوَاعِدُ إِلَّا بَعْدَ تَأْوِيلٍ مُسِفٍِّ وَعِلَلٍ مُصْطَنَعَةٍ وَاعْتِدَارٍ مُفْتَعَلٍ... وَلَا يَسَعُ أَحَدًا أَنْ يَسْلَمَ فِي كُلِّ مَا يَنْطِقُ إِلَّا الرُّسُلَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِلَّا الْأَفْحَاحُ مِنَ الْعَرَبِ دَوُو السَّلَاقِ السَّلِيمَةِ " (٣٢). وَأَرَى أَنَّ كَلَامَهُ فِيهِ كُلُّ الْمُنْطَقِ وَالْمَوْضُوعِيَّةِ.

(٢٨) الجرجاني، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (ت ٣٩٢هـ)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، د. ط. د. الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص ٤.

(٢٩) الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص ١٠. وقد أكد ابن فارس ما ذهب إليه الجرجاني، فقال: "والذي دعانا إلى هذه المقدمة أن نأخذ من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموا من شعرهم، وأخطؤوا في اليسر من ذلك، فجعل ناس من أهل العربية يوجهون خطأ الشعراء وجوهاً ويتمخّلون لذلك تأويلات، حتى صنفوا فيما ذكرناه أبواباً، وصنّفوا في ضرورات الشعر كتباً". ينظر: ابن فارس، ذم الخطأ في الشعر، ص ١٧، ١٨.

(٣٠) د. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص ١٩٢.

(٣١) ينظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩ م، المقدمة، ص ١٥. وقال: "هذه أمثلة مما اعتدّه خطأ"، ثم ساق الشواهد الشعرية، ينظر: الصفحات ١٨-٢٠ من مقدمة الصحاح.

(٣٢) الجوهري، الصحاح، المقدمة، ص ١٥.

لكنَّ الدكتور إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) يقف على الطَّرَفِ الْمُقَابِلِ النَّقِيزِ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الدُّكْتُورُ رمضان عبد التَّوَابِ وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ عَبْدُ الْغَفُورِ عَطَّارٌ، فَهُوَ لَا يُجَوِّزُ نِسْبَةَ الْخَطَأِ إِلَى الشُّعْرَاءِ الْأَقْدَمِينَ، بَلْ يَجْعَلُ مَا جَاءُوا بِهِ مِنْ لُغَةِ الشُّعْرِ الْخَاصَّةِ، فَعِنْدَهُ عَظِيمٌ جِدًّا أَنْ يُخَطِّأَ الْأَوَائِلَ مِنَ الشُّعْرَاءِ، كَامِرِيُّ الْقَيْسِ وَطَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ وَغَيْرَهُمَا، فَقَدْ قَالَ: " وَتَجَاوَزَ اللَّغَوِيُّونَ حُدُودَهُمْ فَنَسَبُوا الْخَطَأَ إِلَى الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الرَّجَّازِ وَالشُّعْرَاءِ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهَا شَيْءٌ مِنْ لُغَةِ الشُّعْرِ، وَلَا سَبِيلَ أَنْ نَلْتَمِسَ لِلأَوَائِلِ مَخْرَجًا بَلْ رُحْصَةً، فَنَزْعِمُ أَنَّهَا ضَرْبٌ مِنْ شَيْءٍ كَبِيرًا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ وَطَرْفَةَ وَالْعَجَّاجِ وَغَيْرِهِمْ قَدْ لَحَنُوا؟ لَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ أَخْطَأَ وَعَرَّضَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ فَسَادِ الْإِعْرَابِ فِي قَوْلِهِ:

يَا رَاكِبًا بَلَّغْ إِخْوَانَنَا
مَنْ كَانَ مِنْ كِنْدَةَ أَوْ وَائِلِ

فقد فَتَحَ آخِرَ الأَمْرِ (بَلَّغْ). وَذَكَرُوا أَنَّ طَرْفَةَ قَالَ:

يَا لِكَ مِنْ فُبْرَةٍ بِمَعْمَرِ
خَلَا لِكَ الْجَوْ فَبِضِي وَاصْفِرِي
قَدْ رُفِعَ الْفُحُّ فَمَاذَا تُحَذِرِي
قَدْ ذَهَبَ الصَّبَادُ عَنكَ فَابْشِرِي
لَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُصَادِي فَاصْبِرِي

وموضع الخطأ المزعوم هو (تحذري)، ولو أدركوا أنَّ العريية هي التي قالها أولئك المتقدِّمون ما ذهبوا إلى القول باللحن " (٣٣)، ثمَّ قال: " ثُمَّ إِنَّكَ لَتَعْجَبُ مِنْ جُرْأَةِ أَوْلَئِكَ الْمُتَقَدِّمِينَ الَّذِينَ اعْتَقَدُوا أَنَّهُمْ صُنَّاعُ اللُّغَةِ...! " (٣٤).

إنَّ الدُّكْتُورَ السَّامِرَائِيَّ لَا يَعْتَرِفُ بِشَيْءٍ اسْمُهُ ضَرْبٌ شِعْرِيَّةٌ، ذَلِكَ أَنَّهُ يَجْعَلُ مَا جَاءَ بِهِ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُخَالَفَاتٍ لِلْمَأْلُوفِ سِمَةً مِنْ سِمَاتِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُؤَسَّسَةِ بِالسَّعَّةِ، فَهِيَ خَصِيصَةٌ مِنْ خِصَائِصِ اللُّغَةِ الشُّعْرِيَّةِ، قَالَ السَّامِرَائِيُّ: " إِنَّ مَا يُدْعَى خُرُوجًا أَوْ ضَرْبًا مِنْ سِمَاتِ هَذِهِ اللُّغَةِ الَّتِي اتَّسَمَتْ بِالسَّعَّةِ، وَعَلَى هَذَا لَيْسَ مَا يُدْعَى ضَرْبًا أَوْ رُحْصَةً يَجِدُ فِيهَا الشَّاعِرُ مُتَنَفِّسًا، بَلْ هُوَ مِنْ تَمَامِ آلَاتِ هَذِهِ اللُّغَةِ الْخَاصَّةِ " (٣٥).

(٣٣) د. إبراهيم السامرائي، في لغة الشعر، دار الفكر، عمان، د. ط. د. ت، ص ٣٦، ٣٧. بيت امرئ القيس في ديوانه، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٤، د. ت، ص ٢٥٨. وأبيات طرفة في ديوانه، ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلام الشنتمري، تح درية الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٠م، ص ١٥٨.

(٣٤) د. إبراهيم السامرائي، في لغة الشعر، ص ٣٧.

(٣٥) ينظر: المرجع السابق، ص ١٨، ١٩.

ولو أنّ النُّحاة قالوا عن كلّ ما رأوه من مُخالفاتٍ: إنّه من خصائص لُغَةِ الشِّعْرِ لأراحوا أنفسهم من تأويلات قد تكون مُتكلِّفةً بعيدة، قال السَّامِرِيُّ: "ومن خصائص هذه اللُّغة الشِّعْرِيَّة أنّها تأتي بعربيَّةٍ خاصَّةٍ، فما تركت للنُّحاة سبيلاً إلا أن يَتَعَسَّفُوا لِيُخْرِجُوا مِنْ هَذَا الَّذِي وَجَدُوهُ غريباً ليس على شاكلة كلام العرب في النَّثر" (٣٦).

ثالثاً: أثر الصُّرورة الشِّعْرِيَّة في التَّعْعيد النَّحْوِيّ

إنَّ ممَّا يُؤخِّدُ على النُّحاة اعتمادهم - في الغالب - على الشِّعْرِ في استنباط القواعد، فقد حَظِيَ الشِّعْر بالتَّصيب الأوفر إذا ما قُورن بمصادر الاحتجاج النَّحْوِيّ الأخرى، وعدَّ جُلُّ النُّحاة الشِّعْر مُمَثِّلَ اللُّغة كُلِّهَا، لا لعنصرٍ من عناصرها، ولم يحاولوا مُطلقاً الفَصْلَ بين الشِّعْرِ والنَّثر في تعييدهم القواعد، فأدَّى هذا الحَلْطُ إلى اضطرابٍ في بعض أحكامهم... دُونَ أن يَحْطُرَ بِإِلَاحِدِهِمْ أَنَّ الشِّعْرَ لَا يَصِحُّ أن يكون المصدرَ الَّذِي تُسْتَنْبَطُ مِنْهُ قَوَاعِدُ لُغَةٍ مِنَ اللُّغَاتِ (٣٧)، فما يستنبطه الباحث من النُّصوص الشِّعْرِيَّة لَا يَصْلُحُ أن يُطبَّقَ على النُّصوص النَّثْرِيَّة، والعكس كذلك.

وقد استنكر هذا الحَلْطَ بين مُستويي الشِّعْرِ والنَّثر الدُّكتور رمضان عبد التَّوَّاب، فقال: "ومن العَجِيبِ أن نرى جَمَهَرَةً شَوَاهِدَ اللُّغة عندهم تعتمد على الشِّعْرِ" (٣٨)، وهذا الحَلْطُ بين الشِّعْرِ والنَّثر أظهر الاضطراب في بعض أحكامهم، ومن ذلك الاضطراب أنَّ البصريِّين يَرَوْنَ أنَّ العَطْفَ على الضَّمير المجرور لا يكون إلا بِتَكَرُّرِ حَرْفِ الجَرِّ، لكنَّهُم أجازوا العطف دُونَ تَكَرُّرِهِ في الشِّعْرِ اضطراراً، أمَّا الكوفيُّون فقد أجازوا العطف على الضَّمير المخفوض دُونَ إعادة الخافض في النَّثر والشِّعْرِ (٣٩)، واحتجُّوا بقراءة حَمَزَةٍ ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٤٠)، وقراءة بعضهم ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٤١).

واستشهدوا بقول الشَّاعر:

فَالْيَوْمَ قَرِيبَتْ مَهْجُونًا وَتَشْتُمُنَا
فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (٤٢)

(٣٦) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٨.

(٣٧) ينظر: د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٦، ١٩٧٨م، ص ٣٤٢، ٣٤٣.

(٣٨) د. رمضان عبد التَّوَّاب، فصول في فقه العربية، ص ٧، ٨.

(٣٩) ينظر للتفصيل في المسألة: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (٦٥)، ٢/٤٦٣-٤٧٤.

(٤٠) سورة النساء، الآية (٩).

(٤١) سورة البقرة، الآية (٢١٧).

(٤٢) البيت لا يعرف قائله، ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، كتاب سيبويه، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م، ٢/٣٨٣. المراد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) المراد، الكامل في اللغة والأدب، تح د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط ٢، ١٩٩٧م، ٢/٩٣١. وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ١٤٧. والبغدادي، خزنة الأدب، ١٢٣/٥.

وقد ضَعَّفَ البَصْرِيُّونَ قِراءَةَ حَمزَةٍ، قال الميرد: " وهذا بِمِثْلِ لا يَجُوزُ عِنْدَنَا " (٤٣). وَحَكَى الفارسيُّ أَنَّ أبا العباس الميرد قال أيضاً: " لو صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ ﴿ مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي ﴾ (٤٤) ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ " (٤٥)، وقال القُرْطُبِيُّ: " فَأَمَّا البَصْرِيُّونَ فَقَالَ رُؤَسَاؤُهُمْ: هُوَ لَحْنٌ لَا تَحِلُّ الْقِراءَةُ بِهِ " (٤٦)، قال ابن عصفور: " وهي قِراءَةٌ ضَعِيفَةٌ " (٤٧). عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ حَمزَةَ أَحَدِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ، وَكَانَ إِمَاماً فِي الْقِراءَةِ بِالْكُوفَةِ بَعْدَ عاصِمِ وَالْأَعْمَشِ!

وَمِنْ ذَلِكَ الاضْطرابِ أَيْضاً أَنَّ البَصْرِيِّينَ يُقَرِّرونَ أَنَّ العَطْفَ عَلَى الضَّميرِ المِسْتَتِرِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِظْهَارِهِ، لَكِنَّهُمْ أَجْازَوْهُ فِي الشِّعْرِ لِلضَّرورةِ، أَمَّا الكُوفِيُّونَ فَقَدْ أَجْازُوا العَطْفَ عَلَى الضَّميرِ المَرْفُوعِ دُونَ تَأْكِيدِ الضَّميرِ المُنْفَصِلِ، فِي النَثْرِ وَالشِّعْرِ، وَاحْتَجُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ (٤٨). وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى
كَنَعَجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا (٤٩)

وَالوَجْهُ أَنْ يَقُولَ: أَقْبَلْتُ هِيَ وَزُهْرٌ، بِتَأْكِيدِ الضَّميرِ المِسْتَتِرِ فِي الفِعْلِ (أَقْبَلْتُ). وَقَوْلِ جَرِيرٍ:

وَرَجَا الْأَخِيْطَلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنًا لَا (٥٠)

وَالوَجْهُ أَنْ يَقُولَ: مَا لَمْ يَكُنْ هُوَ وَأَبٌ.

(٤٣) الميرد، الكامل، ٩٣١/٢.

(٤٤) سورة إبراهيم، الآية (٢٢).

(٤٥) القُرْطُبِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السنة وآي الفرقان، تح د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م، ٧/٦.

(٤٦) المصدر السابق، ٩/٦.

(٤٧) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ١٤٩.

(٤٨) سورة النجم، الآيتان (٦، ٧).

(٤٩) سيبويه، الكتاب، ٣٧٩/٢. والميرد، الكامل، ٩٣٢/٢. وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ١٨١. وابن جني،

الخصائص، ٣٨٦/٢. وشرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ١، ١٩٥٢م، ص ٤٩٠. زُهر: جمع زهراء، وهي البيضاء من النساء. نَعاج: جمع نَعَجَة، وهي الظبية. الفِلا: جمع فِلاَة، وهي الصحراء الواسعة. تعسفن: سرن سيراً شديداً بلا هداية.

(٥٠) الميرد، الكامل، ٩٣٢/٢. وديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط ٣، د. ت، ٥٧/١. وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ١٨٠. وينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (٦٦)، ٤٨٧-٤٧٤/٢.

ومن الاضطراب الاختلاف بين النحاة في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام. والكلام فيها يطول في المسألة (٦٠) في كتاب الإنصاف^(٥١). والأمر اللافت للنظر أن أبا البركات في جليل مسائل الخلاف كان ينتصر للبصريين على الكوفيين، وهذا يخالف ما ذهب إليه في مقدمة كتابه إذ قال: "اعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف، لا التعصب والإسراف"^(٥٢).

لقد بقيت الضرائر الشعرية في غالبها هي التي قررها البصريون فقط من دون الكوفيين، فكثير مما ذهب إليه البصريون على أنه ضرورة لم يكن كذلك عند الكوفيين، وقد دعم الكوفيون ما ذهب إليه البصريون على أنه ضرورة شعرية بشواهد نثرية، غير أن البصريين تمسكوا بحمل أكثر ما استشهد به الكوفيون من الشعر على الضرورة، أو كانت حججهم أن البيت مجهول القائل، فلا يحتج به! كما يتضح لنا من قراءة الأجوبة التي ساقها أبو البركات الأنباري عن كلمات الكوفيين في كتابه الإنصاف. أما الشواهد النثرية من بعض كلام العرب والقراءات القرآنية، فقد خطأها البصريون، بل إننا نراهم حطوا القراءات القرآنية الصحيحة المتواترة نصرة لما ذهبوا إليه، فإن لم يستطيعوا إنكار القراءة لجؤوا إلى التأويل. وغالوا كثيراً، فرموا عبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨هـ) - وهو في الطبقة الأولى من التابعين، وقد أخذ عن عثمان، رضي الله عنهما - بالجهل بأصول العربية، ورفضوا الاحتجاج بقراءته: ﴿وَكذلك زَيْنٌ لكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٥٣).

ولم يكن الاضطراب في بعض الأحكام ناشئاً عن الخلط بين لغة الشعر ولغة النثر فحسب، بل كان هذا الاضطراب ناتجاً في بعض الأحيان عن الاختلاف في الضرورة الشعرية، فبعض الضرورات الشعرية كانت موضع خلاف بين النحاة ولا سيما إذا ورد شيء مما يعده البصريون ضرورة شعرية في سعة الكلام، ولعل هذا الاضطراب أهم أثر للضرورة، وسنضرب أمثلة تبين ذلك.

١ - نداء الاسم الموصول

وقف النحاة إزاء هذه المسألة مواقف متباينة - وهي مسألة خلافية - وذلك في قول الشاعر:

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَبِمَّتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَحِيلَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّي

فسيبويه والمبرد يعُدان دخول حرف النداء على الاسم الموصول (التي) ضرورة^(٥٤)، بينما نجد الرخاشري يعده شاذاً^(٥٥).

(٥١) ينظر لتفصيل في المسألة: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (٦٠)، ٤٢٧/٢ - ٤٣٦.

(٥٢) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المقدمة، ص ٥.

(٥٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ٤٣٥/٢، ٤٣٦. والآية من سورة الأنعام، الآية (١٣٧).

(٥٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٩٧/٢. والمبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضية، وزارة الأوقاف، مصر، د. ط، ١٩٩٤م، ٢٤١/٤. والبيت بلا نسبة.

(٥٥) ينظر: الرخاشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، الفصل في علم العربية، تح د. فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ٦٤.

٢- دخول اللّام على خبر المبتدأ

عدّ ابن جيّ دخول اللّام على خبر المبتدأ في قول الشّاعر:

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ^(٥٦)

ضرورة بينما جعله ابن عقيل والرّضّي شاذّاً^(٥٧).

٣- حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مِنَ الْمَعْمُولِ وَ وُصُولِ الْعَامِلِ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ

عدّ ابن عصفور ضرورة، تشبيهاً له بالعامل الذي يصل بنفسه إلى معموله، واستشهد بأبيات، منها قول

جرير:

تَمْرُونَ الدِّيَارِ وَ لَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ^(٥٨)

يريد على الدّيار أو بالدّيار. وهذا ممّا يجوز عند الكوفيّين ولا يعدّونه ضرورة، فيجوز أن نقول: مررتُ بزَيْدٍ، ومررتُ زَيْدًا، واستشهدوا ببيت جرير السّابق، وقد أنكر جُلُّ البصريّين هذا، وقالوا: لا يجوز في كلام ولا شعراً، وذهب المبرّد إلى أنّ الرّواية شاذّة ومُعَيّرة، قال المبرّد: "قال عِمارة بن عَقِيل بن بلال بن جرير: إمّا قال جَدّي: مررتُ بالدّيار فلم تَعُوجوا"^(٥٩)، والبيت بهذه الرّواية لا ضرورة فيه.

وقول النّابغة:

فَيْتُ كَأَنَّ الْعَائِدَاتِ فَرَشْنِي هَرَأَسًا بِهِ يُعَلَى فِرَاشِي وَيُقَشَّبُ^(٦٠)

(٥٦) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح الدكتور حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م، ٣٧٨/١. وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص٥٩. وفيه أن اللام زائدة. والبيت لعنترة بن عذّوس. الحليس: تصغير الحليس، وهو كيساء رقيق. شهرة: طاعة في السن.

(٥٧) ابن عقيل، أبو محمد بماء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م، ٣٦٦/١. والرّضّي الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تح يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٩٦م، ص١٢٧١.

(٥٨) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص١٤٥. والمبرّد، الكامل، ٥٠/١. والبغدادي، خزنة الأدب، ١١٨/٩، على أن حذف حرف الجر شاذ. وديوان جرير، ٢٧٨/٢. والرّواية فيه: أمّضون الرسوم ولا تُحَيّا، ولا ضرورة فيه بهذه الرّواية. لم تعوجوا: لم تقيموا.

(٥٩) المبرّد، الكامل، ٥٠/١. والقزاز القيرواني، أبو عبد الله محمد بن جعفر (ت٤١٢هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تح د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، د. ط، ص٢٢٣.

(٦٠) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص١٤٦. وديوان النابغة الذبياني، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، د.ت، ص٧٢. العائدات: الزائرات في المرض. الهراس: الشوك. يُقَشَّبُ: يُجَدَّدُ.

أي فرشن لي. والصحيح أن حذف حرف الجر شذوذاً بدليل ما ورد من الآيات الكريمة^(٦١)، لكانَّ مُصْطَلَحَ الشَّاذِّ صار يُطْلَقُ أحياناً على كلِّ شاهدٍ شِعْرِيٍّ حَرَجَ عن القياس إذا ورد له نظير في النَّشر.

٤- رفع الفعل المضارع بعد (لم)

ذهب ابن جني وابن عصفور إلى أن رفع الفعل المضارع بعد (لم) ضرورة تشبيهاً لها بـ (ما) أو (لا) النَّافية^(٦٢)، وعده ابن مالك لُغَةً^(٦٣)، وذلك في قول الشاعر:

وَأَمْسُوا بِهَالِيلِ لَوْ أَفْسَمُوا عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعْ^(٦٤)

رفع الفعل المضارع (تطلع) بعد (لم) ضرورة.
وقول الشاعر:

لكن فَوَارِسُ نِعْمٍ وَأَسْرَتِهَا يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ^(٦٥)

رفع الفعل (يوفون) بعد (لم) ضرورة.

٥- الجزم بـ (أن)

من شواهد الجزم بـ (أن) قول امرئ القيس:

إذا ما عَدُونَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ^(٦٦)

(٦١) ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ١١٩/٩-١٢١. ومن شواهد الآيات على حذف حرف الجر قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرْضِعُوهُ أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْنَا ﴾ أي لأولادكم،

فحذف حرف الجر (اللام)، [سورة البقرة ٢٣٣]. وقوله تعالى: ﴿ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَهُمْ سُبْحَانَ رَبِّنَا أَلَا يَعْلَمُونَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ أي من قومهم، فحذف حرف الجر (من)، [سورة الأعراف ١٥٥].

(٦٢) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د. ط، ١٩٩٤م، ٤٢/٢. والخصائص، ٣٨٨/١. وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٣١٠.

(٦٣) ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تح الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط ١، ١٩٩٠م، ٢٨/١. وقال في ٦٦/٤: "وقد تُلغى لم حملاً على لا النافية، فيرفع الفعل بعدها، ذكر ذلك جماعة، وأنشد عبه الأخفش وثلث: لولا فوارس من نعم". وابن هشام، عبد الله يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السلسلة التراثية (٢١)، الكويت، ط ١، ٢٠٠٠م، ٤٦٨/٣.

(٦٤) البيت لا يعلم قائله، ورواية الشطر الأول في الخزانة، ٣/٩: لولا فوارس من دُهلٍ وأسْرَتِهمُ

(٦٥) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٣١٠. والألوسي، الضرائر، ص ٢٢٩. وابن جني، المحتسب، ٤٢/٢. والخصائص، ٣٨٨/١. والمرادي، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٥٩٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م، ص ٢٦٦. والبيت لا يعلم قائله.

(٦٦) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٩١. وديوان امرئ القيس، من زيادات الديوان، ص ٣٨٩. والرواية فيه:

إذا ما كَرَيْتُنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِبُ

ولا شاهد فيه بهذه الرواية. وكذا رواية الشطر الثاني في المحتسب، ٢٩٥/٢. والمرادي، الجنى الداني، ص ٢٢٦. وابن هشام، مغني اللبيب، ١٨٠/١.

وقول جَمِيلِ بُيُوتَةٍ:

أَحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرَكَهَا ثِقَلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ^(٦٧)

وقد استشهد بهما الألويسي على الجُزْمِ بأن، فقال: " وَرَدَّ الْجُزْمُ بَأَنَّ فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً، فَيَكُونُ مِنْ الضَّرَائِرِ^(٦٨)، لَكِنَّهُ ذَهَبَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْبَيْتِ الثَّانِي إِلَى أَنَّ السُّكُونَ فِي الْفِعْلِ (تَعْلَمَ) هُوَ سُكُونُ ضَرْوْرَةٍ، لَا سَكُونَ جُزْمٍ بِ (أَنَّ) بِدَلِيلٍ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهِ الْفِعْلَ (تَتْرَكَهَا)، قَالَ الْأَلُوسِيُّ: " وَفِي هَذَا نَظَرٌ، لِأَنَّ عَطْفَ الْمَنْصُوبِ، وَهُوَ (فَتَتْرَكَهَا) عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ سَكَنَ لِلضَّرْوْرَةِ، لَا أَنَّهُ مَجْزُومٌ^(٦٩)."

لَكِنَّ الْمُرَادِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْجُزْمَ بِ (أَنَّ) لُغَةً، فَقَالَ: " (أَنَّ) تَكُونُ جَازِمَةً، ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ وَأَبُو عُبَيْدَةَ (ت ٢١١هـ)، وَحَكَى اللَّخْيَائِيُّ (ت نحو أواخر القرن الثاني) أَنَّهَا لُغَةٌ بَنِي صُبَّاحٍ مِنْ بَنِي صَبَّةَ، وَقَالَ الرَّوَّاسِيُّ (ت ١٩٣هـ): فَصَحَاءُ الْعَرَبِ يَنْصَبُونَ بِ (أَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا الْفِعْلَ، وَدُوْنَهُمْ قَوْمٌ يَرْفَعُونَ بِهَا، وَدُوْنَهُمْ قَوْمٌ يَجْزِمُونَ بِهَا^(٧٠)."

وَرَدَّ ابْنُ هِشَامٍ قَوْلَ الرَّوَّاسِيِّ بِأَنَّ الْجُزْمَ بِ (أَنَّ) لُغَةً، فَقَالَ: " ذَكَرَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ وَأَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَجْزِمُ بِ (أَنَّ)، وَنَقَلَ اللَّخْيَائِيُّ عَنْ بَعْضِ بَنِي صُبَّاحٍ مِنْ صَبَّةَ وَأَنْشَدُوا... وَفِي هَذَا نَظَرٌ، لِأَنَّ عَطْفَ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُسَكَّنٌ لِلضَّرْوْرَةِ، لَا أَنَّهُ مَجْزُومٌ^(٧١)."

وَاسْتَشْهَدَ ابْنُ عَصْفُورٍ بِبَيْتِ امْرِئِ الْقَيْسِ عَلَى حَذْفِ الْفَتْحَةِ مِنَ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ الْمَنْصُوبِ تَخْفِيفًا، وَإِجْرَاءً لِلنَّصْبِ مُجْرَى الرَّفْعِ، لَا عَلَى الْجُزْمِ بِ (أَنَّ)، قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ بَعْدَ اسْتِشْهَادِهِ بِالْبَيْتِ: " هَكَذَا رَوَاهُ الْفَرَّاءُ، وَوَجَّهَهُ أَنَّهُ سَكَنَ الْيَاءَ تَخْفِيفًا، ثُمَّ حَذَفَهَا اجْتِرَاءً بِالْكَسْرِ عَنْهَا^(٧٢)."

^(٦٧) ديوان جميل بثينة، قدم له سيف الكاتب وعصام الكاتب، منشورات دار الحياة، بيروت، د. ط، د.ت، ص ٤٢.

وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٩١. وابن هشام، مغني اللبيب، ١/١٨٠. والألويسي، الضرائر، ص ٢٨٠.

^(٦٨) الألويسي، الضرائر، ص ٢٨٠.

^(٦٩) الألويسي، الضرائر، ص ٢٨٠.

^(٧٠) المرادي، الجني الداني، ص ٢٢٦.

^(٧١) ابن هشام، مغني اللبيب، ١/١٧٩-١٨١.

^(٧٢) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٩١.

والمسألة - كما بدت لنا - مُتخَلِّفٌ فيها، أُيْعِدُّ الجزم ب (أن) لغَةً أو ضرورةً أو لا يجوز الجزم بها مطلقاً؟ وأنَّ تسكين الفعل (تعلم) في بيت جميل هو الضَّرورة، والشُّكون فيه سكون ضرورة لا سكون جزم، كما أنَّ رواية بيت امرئ القيس في الديوان تُخْرِجُهُ عن الضَّرورة أو اللُّغة.

٦- حذف الألف من ضمير المؤنث الغائب

ذهب ابن جني إلى أنَّ الألف في نحو: رأيتها، زيدت علماً للتأنيث، ولا يجوز حذفها، لأنَّ الألف خفيفة، لكنَّه روى عن قُطْرِب بيتاً حُدِفَتْ فيه الألف تشبيهاً بحذف الواو والياء لما بينها وبينهما من الشَّبه، وهو قوله:

أَعْلَقْتُ بِالذِّئْبِ حَبْلًا ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: أَحَقُّ بِأَهْلِكَ وَأَسْلَمُ أُيُّهَا الذِّئْبُ
إِذَا تَقَوَّدَ بِهِ شَاةً فَتَأْكُلُهَا أَوْ أَنْ تَبِيْعَهُ فِي بَعْضِ الْأَرَاكِيبِ

يريد تبييعها، فحذف الألف، وهذا شاذٌّ^(٧٣)، وذهب البغداديُّ مذهب ابن جني، فعَدَّ هذا الحذف شاذًّا^(٧٤)، وهو عند ابن عصفور وأبي حيَّان والآلوسيِّ ضرورة قبيحة^(٧٥). ونَقَلَ يونس والأخفش أنَّ الحذف والتسكين لغَةٌ لأزْد السَّراة^{٧٦}.

واضح الاضطرابُ في حذف الألف من ضمير المؤنث الغائب، أُيْعِدُّ الحذفُ شذوذاً أم ضرورةً أم لغَةً؟.

٧- حذف فعلي الشرط والجواب بعد (إن)

عَدَّ ابن عصفور والبغداديُّ والآلوسيُّ هذا الحذف ضرورةً في قول امرأةٍ من العَرَب:

قَالَتْ سُلَيْمَى: لَيْتَ لِي بَعْلًا يَمُنُّ يَغْسِلُ رَأْسِي وَيُنْسِيَنِي الْحَرْنَ
وَحَاجَةً مَا إِنَّهَا عِنْدِي ثَمَنٌ مَسْتُورَةٌ قِضَاؤُهَا مِنْهُ وَمَنْ
قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ: وَإِنْ^(٧٧)

تريد: وإن كان فقيراً مُعْدِمًا فَزَوِّجْنِيهِ.

^(٧٣) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/٧٢٧.

^(٧٤) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٥/٢٧٢.

^(٧٥) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ١٢٥. وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،

القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م، ٥/٢٤١٠. والآلوسي، الضرائر، ص ٨١.

^(٧٦) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٥/٢٤١٠.

^(٧٧) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ١٨٤، ١٨٥. والبغدادي، خزانة الأدب، ٩/١٥. والآلوسي، الضرائر، ص ٨٥، ٨٦.

لكنّ الخليل بن أحمد استشهد بالبيت على أنّ (إن) بمعنى نَعَم^(٧٨)! أمّا ابن مالك فلم يُصَرِّح بأنّه ضرورة، وظاهر كلامه أنّ الحذف جائز في الشّعْر والنّثر، وذلك لنقله قول السيّرائيّ: " يقول القائل: لا آتي الأمير، لأنّه جائز، فيقال: إيّيه وإن. يراد بذلك: وإن كان جائراً فأنته"^(٧٩)، ثمّ عَقَّب ابن مالك بقوله: " وهذا - أعني حذَفَ الجُزْأَيْنِ معاً- لا يجوز مع غَيْرِ (إن)، وهو ممّا يدلُّ على أصلتها في باب المِجَازاة"^(٨٠). فلم يُشِرْ إلى شيء من الضّرورة. وكذلك فعل المالقيّ واكتفى بالقول: إنّه قليل^(٨١). ولم يُشِرْ أبو حيّان وابن هشام إلى أنّ الحذف خاصٌّ بالشّعْر^(٨٢).

٨- مَجِيءُ الْجَوَابِ لِلشَّرْطِ مَعَ تَأخُّرِهِ عَنِ الْقَسَمِ

إذا اجتمع شَرْطٌ وَقَسَمٌ - وكُلُّ منهما يحتاج إلى جواب- أُعْطِيَ الجوابُ للسَّابِقِ منهما، هذا هو الأصل، وقد جاء في الشّعْر خلاف ذلك، من مثلِ قَوْلِ الأَعْشى:

لئن مُنيتَ بنا عن غيبِ معركةٍ لا تُلفنا عن دماءِ القومِ ننتفِلُ^(٨٣)

اللام المتصلة ب (إن) هي اللام الموطّئة للقسم، أي الممهّدة المحيرة عن وجود فعلٍ قسمٍ مع مُقسَمٍ به مُخَدوفين، والتّقدير: أقسم بالله لئن...، وكان يجب أن تكون جملة (لا تلفنا) جواب القسم، لأنّ القسم جاء قبل الشرط، لكنّها وقعت جواباً للشرط، بدليل أنّ الفعل مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة الياء، ولو كان الفعل جواب القسم لكان (لا تلفنا) بإثبات الياء.

وقول بعض بني عُقَيْل:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم في همار القَيْظِ للشمسِ بادياً^(٨٤)

(٧٨) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، كتاب الجمل في النحو، تح د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥ م ١٣٤.

(٧٩) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٦١٠/٣.

(٨٠) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٦١٠/٣.

(٨١) المالقي، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح أحمد محمد خراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ط، د. ت، ص ١٠٦.

(٨٢) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢٤٢٦/٥. وابن هشام، معني اللبيب، ٥٣٣/٦.

(٧) ديوان الأعشى، ص ٦٣. منيت بنا: أصيبت. غب: بعد أو عقب. لا تلفنا: لا تجدنا. ننتفل: نتبرأ.

(٨٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٩٨٢ م، ٨٩١/٢. وابن هشام، معني اللبيب،

٢٧٨/٣. أصم: أعاقب نفسي بالصوم. القَيْظ: الحر الشديد. بادياً: مكشوفاً.

جاء الفعل (أَصْمَمَ) مجزوماً، وهذا يدلُّ على أنَّه جواب الشرط، لا القسم. وعَدَّ الألويسيُّ مجيءَ الجواب للشرط مع تقدُّم القسم ضرورةً، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ كتابَ ضرائرِ الشَّعْر لابنِ عصفورٍ قد خَلَا مِنْ هذه الضَّرورة^(٨٥). بينما نجد ابن مالك لم يَخْصُصْ مجيءَ الجواب للشرط مع تقدُّم القسم عليه بالضرورة الشَّعْرِيَّة، على الرَّغمِ مِنْ استشهاده بأكثرَ مِنْ بَيِّنَةٍ، قال ابن مالك: " لا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخُّره " ^(٨٦)، وقال:

وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطُ بَلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدَّمِ^(٨٧)

أي وقد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدُّم القسم، وإن لم يتقدَّم ذو خَيْرٍ، فلم يذكر أنَّ هذا المجيء خاصٌّ بالشَّعْر. وعَلَّقَ ابن عَقِيلٍ على بيت الأعمش فقال: " ولو جاء على الكثير - وهو إجابة القسم ليتقدَّمه - لَقِيلَ: لا تَلْفِينَا بِإِثْبَاتِ الْبَيِّنَاتِ، لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ " ^(٨٨).

أمَّا ابن هشام فلم يَخْصُصْهُ بالضرورة، وعَدَّ اللَّامَ الْمُتَّصِلَةَ بِ (إِنْ) زائدة^(٨٩)، وبذلك لم يُعَدِّ هناك قَسَمٌ مُقَدَّرٌ محذوف قَبْلَهَا. ولعلَّ في هذا تَكَلُّفٌ مِنْهُ وَبُعْدٌ عَنِ الْوَاقِعِ.

٩- مجيء (إذا) جازمة

(إذا) اسم شرطٍ غَيْرُ جَازِمٍ، ومحلُّه مِنَ الْإِعْرَابِ مَفْعُولٌ فِيهِ ظَرْفُ زَمَانٍ، وَذَلِكَ إِذَا رُبِّطَ فِعْلَيْنِ بَعْضُهُمَا، فَيَكُونُ الْفِعْلُ الثَّانِي مُرْتَبِطٌ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ، أَيْ لَا يَتِمُّ حُدُوثُهُ مَا لَمْ يَحْدُثِ الْأَوَّلُ، مِنْ مِثْلِ قَوْلِنَا: إِذَا اتَّخَذْنَا بِصِدْقٍ انْتَصَرْنَا. وقد تجزم في الشَّعْرِ كَثِيرًا، وشواهد الشَّعْرِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا حَمَدْتَ نِيرَانَهُمْ تَقْدِ^(٩٠)

(إذا) في البيت اسم شرط جازم، والفعل (تقد) مجزوم لأنه جواب الشرط.

وقول الشاعر:

وَاسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رُبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبِكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ^(٩١)

^(٨٥) الألويسي، الضرائر، ٢١٦.

^(٨٦) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٨٨٩/٢.

^(٨٧) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٤٥/٤.

^(٨٨) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٤٦/٤.

^(٨٩) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٧٨/٣، ٢٧٩.

^(٩٠) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٦٢/٣. والقزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص ٣٤٤. وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٢٩٨. وشرح ديوان الفرزدق، عبد الله الصاوي، المكتبة

التجارية الكبرى، مصر، د. ط، د. ت، ٢١٦/١.

^(٩١) البيت لعبد قيس بن خفاف البرجمي، ينظر: الْمُفَصَّلُ الصَّيْغِيُّ، المفضليات، تح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط ٦، د. ت، القصيدة (١١٦)، ص ٣٨٥.

والأصمعي، الأسمعيات، تح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، ط ٥، د. ت، القصيدة (٨٧)، ص ٢٣٠. والفراء، يجي بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، عالم الكتب،

بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م، ١٥٨/٣. وابن هشام، مغني اللبيب، ٧٥/٢. الخصاصة: الفقر والحاجة. التَّجَمُّلُ: التَّجَلُّدُ وتكَلَّفُ الصَّبْرِ.

(إذا) فيه اسم شرط جازم، والفعل (تُصَبِّك) مجزوم، لأنه فعل الشرط.

قال سيبويه: " وقد جازوا بها في الشعر مُضْطَرِّين، شَبَّهوها بـ (إن) حيث رأوها لِمَا يُسْتَقْبَلُ، وَأَمَّا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ جواب... فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ" (٩٢).

والجزم بها ضرورة عند القيرواني وابن عصفور وابن مالك، قال ابن مالك:

وَشَدُّ جَزْمٍ بـ (إذا) وَلَيْسَ ذَاكَ جَائِزًا فِي النَّثْرِ (٩٣)

وقال: " وقد جزم بـ (إذا) في الشعر كثيراً، والأصحُّ مَنْعُ ذلك في النَّثْرِ لِعَدَمِ وروده" (٩٤). وَعَلَّقَ عَلَى الْبَيْتِ: واستغن ما أغناك ربك بالغنى... بقوله: " ولو قِيلَ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِضُرُورَةٍ، لَتَمَكَّنَ الْجَازِمُ بـ (إذا) مِنْ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا (مَتَى) الشَّرْطِيَّةَ، لَكَانَ قَوْلًا لَا رَادَّ لَهُ إِلَّا بِأَنْ يُقَالَ: لَوْ كَانَ جَائِزًا فِي غَيْرِ الشِّعْرِ مَا عُدِمَ وَرُودُهُ نَثْرًا" (٩٥). لَكِنَّهُ خَالَفَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي كِتَابِهِ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ، فَبَيَّنَ فِي كِتَابِهِ " شَوَاهِدَ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمُشْكَلاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ " أَنَّ وُجُودَهُ فِي النَّثْرِ نَادِرٌ، وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ جَوَازُ ذَلِكَ فِي النَّثْرِ عَلَى قَلَّةِ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: " هُوَ فِي النَّثْرِ نَادِرٌ، وَفِي الشِّعْرِ كَثِيرٌ" (٩٦) وَجَعَلَ مِنْ هَذَا الْقَلِيلِ النَّادِرِ قَوْلَ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ: " إِذَا أَحَدُكُمْ مَضَّاجِعَكُمْ تُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، وَتُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ" (٩٧).

مِمَّا سَبَقَ نَسْتَنْتِجُ أَنَّ الْجَزْمَ بـ (إذا) جَائِزٌ فِي الشِّعْرِ وَالنَّثْرِ، وَلَا يُمْكِنُ عَدُّ الْجَزْمِ بِهَا مِنَ الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ، لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ.

رابعاً: خاتمة البحث ونتائجه

وبعد، فهذا بحثٌ عن أثرِ الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ فِي التَّقْعِيدِ النَّحْوِيِّ، تِلْكَ الظَّاهِرَةُ الْفَرِيدَةُ، الَّتِي أَتَعَبْتُ النَّحَاةَ؛ لِاتِّسَاعِ مَسْأَلَتِهَا، وَارْتِبَاطِهَا بِالشِّعْرِ الْعَرَبِيِّ، الَّذِي فَاضَتْ بِهِ الْكُتُبُ النَّحْوِيَّةُ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النَّحَاةَ أَدْرَكُوا أَنَّ لَهُ لُغَةً خَاصَّةً، لَا يُمْكِنُ أَنْ تَعْدِلَهَا لُغَةُ النَّثْرِ، لِمَا فِي الشِّعْرِ مِنْ فَرٍّ وَذَوْقٍ وَتَصْوِيرٍ، وَوُزْنٍ وَقَافِيَةٍ وَخِيَالٍ.

(٩٢) سيبويه، الكتاب، ٦١/٣، ٦٢.

(٩٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٥٧٩/٣.

(٩٤) المصدر السابق، ١٥٨٣/٣.

(٩٥) المصدر السابق، ١٥٨٤/٣.

(٩٦) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط ٣، ١٤١٣هـ، ص ٧٢.

(٩٧) المصدر السابق، ص ٧١، ٧٢.

- وبعد هذا الذي عُرضَ في أثناء البحث، يمكننا أن نضع أهمَّ النتائج التي توصلَ إليها، وهي:
- للشَّعرِ العربيِّ لغةٌ خاصَّةٌ، تُميِّزُها عن لغةِ النَّثر، وقد أدرك النَّحاةُ جُلُّهم تلكَ الحقيقةَ.
 - الوزن والقافية يقيِّدان الشَّاعِرَ، فيضطرُّ إلى الخروجِ على القواعد النَّحويَّةِ وارتكابِ الضَّرورةِ الشَّعريَّةِ.
 - اختلف النَّحاةُ في تفسيرِ مُصطلحِ الضَّرورةِ الشَّعريَّةِ، وهم على ثلاثة مذاهب، الأوَّلُ مذهبُ الجُمهورِ، الخليل وسيبويه، وهو أنَّ الضَّرورةَ كُلُّ ما وقعَ في الشَّعرِ سواءً اضطرَّ الشَّاعرُ إليه أم لم يُضطرَّ، والضَّرورةُ في المذهبِ الثَّاني ما ليس للشَّاعرِ عنه مندوحة، وهو مذهبُ ابنِ مالك، أمَّا المذهبُ الثَّالثُ، فلا يَعترفُ بشيءٍ اسمه ضرورةٌ شعريَّةٌ، وكُلُّ ما وقعَ في الشَّعرِ من الخروجِ على القواعدِ، هو من بابِ العَلَطِ والحَطِّ، وهذا مذهبُ ابنِ فارسٍ وبعضِ النَّحويِّينِ المعاصرينِ.
 - الضَّرورةُ الشَّعريَّةُ عند بعضِ المِخَدِّثينِ (رمضانُ عبد التَّوَّابِ، أحمدُ عبد الغفورِ عطَّار) خطأٌ غيَّرَ شُعوريِّ في اللُّغةِ، وقد عرَّ على النَّحاةِ تحطُّةُ الشُّعراءِ الأقدمينِ.
 - لا يُقاسُ على الضَّرائرِ الشَّعريَّةِ عند الدُّكتورِ رمضانِ عبد التَّوَّابِ، لأنَّها مُخالفةٌ للمألوفِ من القواعدِ في الشَّعرِ، والضَّرورةُ ليست رُحْصَةً يركبها الشَّاعرُ متى شاء.
 - يُعدُّ الدُّكتورُ إبراهيمُ السَّامرائيُّ الضَّرورةَ الشَّعريَّةَ سِمَةً من سِماتِ العربيَّةِ المُوسومةِ بالسَّعةِ، وهي حَصيلَّةٌ من خصائصِ اللُّغةِ الشَّعريَّةِ، فالضَّرورةُ ليست رُحْصَةً للشَّاعرِ، بل هي من تمامِ آلاَتِ هذه اللُّغةِ الخاصَّةِ.
 - حَلَطَ النَّحاةُ بين مُستَوَيي الشَّعرِ والنَّثرِ في التَّفعيدِ النَّحويِّ، وأدَّى هذا الحَلَطُ إلى الاضطرابِ في أحكامهمِ.
 - إنَّ أهمَّ أثرٍ للضَّرورةِ الشَّعريَّةِ في التَّفعيدِ النَّحويِّ هو الاضطرابُ في الأحكامِ.
 - إنَّ بعضَ الشُّواهدِ النَّحويَّةِ التي اسْتُشْهِدَ بها على الضَّرورةِ الشَّعريَّةِ كان لها رواياتٌ أُخرى في دواوين أصحابها أو في مَصادِرَ أُخرى، وكانت هذه الرِّواياتُ خاليةً من الضَّرورةِ، ولذلك يَسْقُطُ الاحتجاجُ بتلك الأبياتِ على الضَّرورةِ، فما وردَ بأكثرَ من روايةٍ لا يصلحُ أن يكونَ شاهداً قاطعاً.
 - لا يُعدُّ الجِرمُ بـ (إذا) ضرورةً شعريَّةً لورودِ الجِرمِ بها في النَّثرِ.

التَّوصياتُ والمُقترحاتُ

يُوصي البحثُ بِجَمعِ شواهدِ الضَّرورةِ الشَّعريَّةِ التي لها رواياتٌ أُخرى تُخرِجها من الضَّرورةِ ودراستها وتبيانِ آراءِ النَّحاةِ فيها وترجيحِ الرِّأيِ الأقوى لِمَا لذلكِ من أهميَّةٍ في الدَّرْسِ النَّحويِّ.

ينبغي إعادةُ النَّظَرِ في الشُّواهدِ التي عَدَّها البصريُّونَ من شواهدِ الضَّرورةِ في حينٍ لم يُدرِجها الكوفيُّونَ ضمنَ تلكِ الشُّواهدِ، وقد وُردَ في البحثِ بَعْضُها. ولا ينبغي القياسُ على الضَّرائرِ الشَّعريَّةِ، بل ينبغي أن تبقى الضَّرورةُ الشَّعريَّةُ ظاهرةً نحويَّةً تُراثيَّةً فقط.

المصادر والمراجع

Al-Qur'ān al-karīm.

Ibrāhīm 'Anīs. (1978). *Min 'Asrār al-Lughati*, Maktabah al- 'Anjilū al-Miṣriyyah, Cairo, 6ṭ.

Ibrāhīm al-Sāmarrai. (d.t.). *Fī Lughah al-Sha 'ir*, Dār al-Fikri, Oman.

Ibrāhīm al-Shāṭibī. (2007). *Al-Maqāṣid al-Shāfi'ah fī Sharh al-Khulāṣah al-Kāfi'ah*, taḥqīq

'Abd al-Raḥman bin Sulaymān al-'Uthaymīn, Dar Iḥyā' al-Turath al-Islāmī, Jāmi'ah 'Umm al-Qurā, Makkah al-Mukaramah, 1ṭ.

Aḥmad al-Māliqī. (d.t.). *Rasf al-Mabānī fī Sharḥ Hurūf al-Ma 'ānī*, Taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Kharāṭ, Maṭbū'āt Majma' al-Lughah al-'Arabiyyah bi Dimashq.

Aḥmad bin Fārs. (1993). *Al-Ṣāhibī fī Fiqh al-Lughah al-'Arabiyyah wa Masā'ilihā wa Sunan al-'Arab fī Kalāmihā*, taḥqīq Dr. 'Umar Farūq al-Ṭibā'I, Maktabah al-Ma'arif, Bayrūt, 1ṭ.

Aḥmad bin Fāris. (1980). *Dhamm al-Khaṭa' fī al-Sha 'ir*, taḥqīq Dr. Ramaḍān 'Abd al-Tawāb, Maktabah al-Khānjī, al-Qāhirah.

Ismā'īl al-Jawharī. (1979). *Al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Lughah wa Ṣiḥāḥ al-'Arabiyyah*, taḥqīq Aḥmad 'Abd al-Ghafūr 'Aṭār, Dār al-'Ilm li al-Malāyīn, Bayrūt, 2ṭ.

Baḥa' al-Dīn bin 'Aqīl. (1980). *Sharḥ Ibn 'Aqīl 'ala al-Fiyah Ibn Mālik*, taḥqīq: Muhammad Muḥyi al-Dīn 'Abd al-Ḥamīd, Dār al-Turāth, al-Qāhirah, 20ṭ.

Al-Ḥassan al-Marādī. (1992). *Al-Jinā al-Dānī fī Hurūf al-Ma 'ānī*, taḥqīq: Duktūr Fakhr al-Dīn Qabāwah wa Muḥammad Nadīm Fāḍil, Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, Bayrūt, 1ṭ.

Al-Khalīl al-Farāhīdī. (1985). *Kitāb al-Jamal fī al-Naḥū*, taḥqīq Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Mu'asasah al-Risālah, Bayrūt, 1ṭ.

'Abū al-'Aswad al-Duwalī. (1998). *Dīwān 'Abī al-'Aswad al-Duwalī Ṣan'ah 'Abī Sa'īd al-Ḥassan al-Sukarī*, taḥqīq: Al-Shīkh Muḥammad Ḥassan al-Yāsīn, Dār wa Maktabah al-Hilāl, Bayrūt.

- Al-Ḥaṭī'ah. (1987). *Dīwān al-Ḥuṭay'ah, Riwāyah wa Sharḥ Ibn al-Sakīt*, taḥqīq Dr. Nu'mān Muḥammad 'Āmīn Ṭaha, Maktabah al-Khānjī, al-Qāhirah, 1ṭ.
- Al-Nābighah al-Dhubaynī. (d.t.). *Dīwān al-Nābighah al-Dhibiyānī*, taḥqīq Muḥammad 'Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Dār al-Ma'ārif, Miṣri, 2ṭ.
- Amru al-Qays. (d.t.). *Dīwān Imru al-Qaysi*, taḥ Muḥammad 'Abū al-Faḍl 'Ibrāhīm, Dār al-Ma'ārif, al-Qāhirah, 4ṭ.
- 17 .Jarīr. (d.t.). *Dīwān Jarīr bi Sharḥ Muḥammad bin Ḥabīb*, taḥqīq: Dr. Nu'mān Muḥammad 'Āmīn Ṭaha, Dār al-Ma'ārif, Miṣri, 3ṭ.
- Jamīl Buthaynah Dīwān Jamīl Buthaynah. (d.t.). *Qadam lahu Saif al-Kātibi wa 'Iṣām al-Kitāb*, Manshūrāt Dār al-Ḥayāh, Bayrūt.
- Ṭarfah bin al-'Abd. (2000). *Dīwān Ṭarfah bin al-'Abd, Sharḥ al-'A'lam al-Shantimrī*, taḥ Duriyyah al-Khaṭīb, Luṭfī al-Ṣaqāl, al-Mu'asasah al-'Arabiyyah li al-Dirāsāt wa al-Nushri, Bayrūt, 2ṭ.
- Ramaḍān 'Abd al-Tawwāb. (1999). *Fuṣūl fī Fiqh al-'Arabiyyah*, Maktabah al-Khānjī, al-Qāhirah, 6ṭ.
- Muḥammad 'Abd al-Ḥamīd. (1952). *Sharḥ Dīwān 'Umar bin 'Abī Rabī'ah al-Makhzūmī*, ta'līf Muḥammad Muḥyī al-Dīn 'Abd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-Tijāriyah al-Kubrā, Maṭbi'ah al-Sa'ādah, al-Qāhirah, 1ṭ.
- Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī. (2006). *Al-'Iqtirāḥ fī 'Ilm 'Uṣūl al-Naḥū*, qara'ah wa 'Alaq 'alayhi al-Duktūr Muḥammad Sulaymān Yāqūt, Dār al-Ma'ārif al-Jāmi'iyah, Miṣri.
- Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī. (1979). *Hama' al-Hawāmi' fī Sharḥ Jami' al-Jawāmi'*, taḥqīq: al-Duktūr 'Abd al-'Āl Sālim Mukarram, Dār al-Buḥūth al-'Ilmiyah, al-Kuwayt.
- Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī. (1985). *Al-'Ashbāh wa al-Nazā'ir fī al-Naḥū*, taḥqīq: al-Duktūr 'Abd al-'Āl Sālim Mukarram, Mu'assasah al-Risālah, Bayrūt, 1ṭ.
- Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī. (d.t.). *Al-Muzhar fī 'Ulūm al-Lughah wa 'Anwā'uhā*, taḥqīq: Muḥammad 'Aḥmad Jād al-Mawlā wa Muḥammad 'Abū al-Faḍl 'Ibrāhīm wa 'Alī Muḥammad al-Bajāwī, Maktabah Dār al-Turāth, al-Qāhirah, 13.

- ‘Abd al-Raḥman al-’Anbārī. (1961). *Al-’Inṣāf fī Masā’il al-Khilāf bayn al-Naḥwīyayn al-Baṣariyyin wa al-Kūfiyyin*, taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Maṭba‘ah al-Sa‘ādah, Miṣri, ʔ4.
- ‘Abd al-Qādir al-Baghdādī. (1997). *Khazānah al-’Adab wa Lub libāb lisān al-’Arab*, taḥqīq ‘Abd al-Salām Hārūn, Maktabah al-Khānjī, al-Qāhirah, ʔ4.
- ‘Abd al-Qādir al-Baghdādī. (1982). *Sharḥ Shawāhid al-Shāfi‘ah*, taḥqīq Muḥammad Nūr al-Ḥasan, Muḥammad al-Zaqrāf, Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Dār al-Kitāb al-’Ilmiyah, Bayrūt.
- ‘Abdullāh al-Ṣawī. (d.t.). *Sharḥ Dīwān al-Farazdaq*, al-Maktabah al-Tijāriyah al-Kubrā, Miṣri.
- ‘Abdullāh al-’Anṣārī. (2000). *Mughnī al-Labīb ‘an Kutub al-’A‘ārīb*, taḥqīq: Dr. ‘Abd Laṭīf Muḥammad al-Khaṭīb, al-Majlis al-Waṭanī lilthaqāfah wa al-Funūn wa al-’Ādāb, al-Silsilah al-Turāthiyah (21), al-Kuwayt, ʔ1.
- ‘Abd al-Malik al-Aṣmi‘ī. (d.t.). *Al-’Aṣma‘iyāt*, taḥqīq: ‘Aḥmad Shākīr wa ‘Abd al-Salām Hārūn, Bayrūt, ʔ5.
- ‘Uthmān bin Jinī. (1952). *Al-Khaṣā’iṣ*, taḥqīq: Muḥammad ‘Alī al-Najār, Dār al-Kutub al-Miṣriyah, d.t.
- ‘Uthmān bin Jinī. (1994). *Al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh Shawādhi al-Qirā’āt wal-’Īdāḥ ‘anhā*, taḥqīq: ‘Alī al-Najdī Nāṣif wada. ‘Abd al-Fatāḥ Shalabī, Wizārah al-’Awqāf, al-Majlis al-’A‘lā lilshu‘ūn al-’Islāmiyyah, al-Qāhirah, d. t.
- ‘Uthmān bin Jinī.(1993). *Siru Ṣinā‘ah al-’I‘rāb*, taḥqīq: Dr. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimashq, ʔ2.
- ‘Alī al-Jirjānī. (d.t.). *Al-Wisāṭah bayn al-Mutanabī wa khuṣūmihi*, taḥqīq: Muḥammad ‘Abū al-Faḍl ‘Ibrāhīm, ‘Alī Muḥammad al-Bijāwī, Maṭba‘ah ‘Īsā al-Bābī al-Ḥalabī wa Sharkāh, Miṣr.
- ‘Alī al-Jirjānī. (d.t.). *Mu‘jam al-Ta‘rīfāt*, taḥqīq: Muḥammad Ṣidīq al-Minshāwī, Dār al-Faḍīlah, al-Qāhirah.

- ‘Alī bin ‘Uṣfūr. (1980). Darā’ir al-Sha‘ra, taḥqīq: Al-Sayid ‘Ibrāhīm Muḥammad, Dār al-‘Andalus ṭ1.
- ‘Alī bin ‘Uṣfūr. (1998). Sharḥ Jamal al-Zajājī, Qadim lahu wa Wad‘ Hawāmishih wa Fahārisah Fawwāz al-Sha‘āra, ‘Ishrāf al-Duktūr ‘Imīl badī‘ Ya‘qūb, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Bayrūt, ṭ1.
- Sībawīh ‘Amrū bin ‘Ūthmān. (1988). Kitāb Sībawīh, taḥqīq: ‘Abd al-Salām Hārūn, Maktabah al-Khānjī, al-Qāhirah, ṭ3.
- Muḥamad al-Qurtabī. (2006). Al-Jāmi‘ li’ahkām al-Qur’ān walmubayyīn limā tadhammanahu min al-sunnah wa’āyī al-Furqān, taḥqīq Dr. ‘Abd Allāh bin ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī, Mu’assasah al-Risālah, Bayrūt, ṭ1.
- Muḥamad al-Ustirābādī. (1996). Sharḥ Kāfiah ibn al-Ḥājibī, taḥqīq: Dr. Yahyā Bashīr Miṣrī, Jāmi‘ah al-‘Imām Muḥammad bin Su‘ūd al-‘Islāmīyah ṭ1.
- Muḥammad al-Zarkashī. (1982). Al-Manthūr fī al-Qawā’idi, taḥqīq: Dr. Taysīr Fā’iq ‘Aḥmad Maḥmūd, Rāja‘ah Dr. ‘Abd al-Satār ‘Abu Ghudah, Wizārah al-‘Awqāf wa al-Shu‘ūn al-‘Islāmīyah, al-Kuwayt.
- Muḥammad al-Qayrawānī. (d.t). Mā Yajūz lilshā‘ir fī al-Ḍarūrah, taḥqīq: Dr. Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, Dr. Ṣalāḥ al-Dīn al-Hādī, dār al-‘Urūbah, al-Kuwayt.
- Muḥammad bin Mālik. (1990). Sharḥ al-Tashīl, taḥqīq Dr. ‘Abd al-Raḥman al-Sayyid, Dr. Muḥammad Badawi al-Makhtun, Dār Hijr, Miṣr, ṭ1.
- Muḥammad bin Mālik. (1982). Sharḥ al-Kāfiah al-Shāfīyah, taḥqīq: Dr. ‘Abd al-Mun‘im ‘Aḥmad Hiraydī, Jāmi‘ah ‘Umm al-Qurā, Makkah al-Mukarramah, dār al-Ma’mūn lilturāth, ṭ1.
- Muḥammad bin Mālik. (1993). Shawāhid al-Tawḍīh wa al-Taṣḥīḥ limushkilāt al-Jāmi‘ al-Ṣaḥīḥ, taḥqīq: Dr. Ṭaha Muḥsin, Maktabah ibn Taymiyah, ṭ3.
- Muḥammad bin Manzūr. (1993). Lisān al-‘Arab, dār Ṣādr, Bayrūt, ṭ3.
- Muḥammad al-Mubarad. (1997). Al-Kāmil fī al-Lughah wal’adab, taḥqīq Dr. Muḥammad al-Dālī, Mu’assasah al-Risālah, Dimashq, t.2.

- Muhammad al-Mubarak. (1994). Al-Muqtaḍab, taḥqīq: Muhammad ‘Abd al-Khāliq ‘Adaymah, Wizārah al'-Awqāf, Miṣri, d.t.
- Muhammad bin Ḥayān al-'Andalusī.(1998). Artishāf al-Ḍarrab min lisān al-'Arab, taḥqīq Dr. Rajab ‘Uthmān Muhammad, Murāja‘ah Dr. Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, Maktabah al-Khānjī, al-Qāhirah, 1.
- Maḥmūd al-Zumakhsharī. (2004). Al-Mufaṣṣal fī ‘Ilm al-'Arabiyyah, taḥqīq Dr. Fakhr Ṣālih Qadārah, dār ‘Ammār, ‘Umān, 1.
- Maḥmūd al-'Ālūsī. (1922). Al-Ḍarā’ir wamā Yasūgh lilshā’ir dūn al-Nāthir, al-Maṭba‘ah al-Salafiyyah, al-Qāhirah.
- Al-Mufḍdal al-Ḍabiy. (d.t). Al-Mufaḍaliyāt, taḥqīq: 'Aḥmad Muhammad Shākir wa ‘Abd al-Salām Hārūn, Dār al-Ma‘ārif, 6.
- Yahya al-Farā’. (1983). Ma‘ānī al-Qur’ān, ‘Ālim al-Kutab, Bayrūt, 3rd edition.